العراق ومشروع تزويد الأردن بمياه نهر الفرات

د. ريّان ذنون العباسي
أستاذ مساعد/ رئيس قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

لاقت الفكرة التي طرحها الأردن على العراق من أجل تزويده بجزءٍ من مياه نهر الفرات، قبولاً من قبل الحكومة العراقية التي أبدت رغبتها في تنفيذ هذا المشروع عبر مد أنابيب تستخدم لهذا الغرض، مكلفةً عدة شركات عالمية لوضع الدراسات والتصاميم الخاصة به، لكن العوامل السياسية ومسائل التمويل وقفت عائقاً أمام البلدين لتحقيق ما كان قد اتفقا عليه بشأنه، رغم أن الأردن كان يعوّل كثيراً على تنفيذ هذا المشروع من أجل حل أزمته المائية التي كان يعاني منها في ثمانينات القرن الماضي.

مقدمة

اتسمت العلاقات بين العراق والأردن بطابعها الإيجابي، رغم اختلاف مواقف البلدين السياسية، تجاه التغيّرات التي مرت بها المنطقة منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وما بعده، لكن هذه العلاقات سرعان مادخلت أعتاب مرحلةٍ جديدة من التطور في أعقاب التحسن الكبير الذي طرأ على علاقاتهما في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، برز ذلك بشكلٍ واضح خلال الحرب العراقية– الإيرانية (١٩٨٠– ١٩٨٨م)وما أفرزته من تداعياتٍ سياسية وإقليمية خطيرة على المنطقة، دفعت بالقيادة العراقية إلى البحث عن حليفٍ قوي، وصديقٍ مخلص تستطيع الوثوق به والاعتماد عليه والتعاون مع قيادته، فكان الأردن واحداً من بين دول الجوار أكثر تعاوناً في هذا المجال، يجمعهما في ذلك المصالح الثنائية المشتركة التي تربط الشعبين الجارين.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على واحدٍ من المشاريع المائية المهمة التي كانت تهدف إلى حل مشكلة المياه في الأردن، وتوفير مياه الشرب الصالحة للاستخدام المنزلي، حيث تم تقسيم خطة البحث إلى أربعة مباحث رئيسة، تناول المبحث الأول وعنوانه: "تطور العلاقات العراقية– الأردنية ١٩٥٨– ١٩٧٩"، مراحل نشوء هذه العلاقات وأبرز التطورات التي رافقتها في ظل الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة ككل، بينما تناول المبحث الثاني الموسوم: "ظهور فكرة المشروع وتطورها"، أهم المقترحات التي تقدمت بها الحكومة الأردنية لتنفيذه، وكذلك موقف الحكومة العراقية من جدوى إقامته، إلى جانب استعراض أهم التطورات التي طرأت عليه كعقد المباحثات الثنائية بين الطرفين، وتكليف الشركات الاستشارية العالمية بدراسته ووضعها موضع التنفيذ. بينما تناول المبحث الثالث الموسوم: " الجوانب الفنية للمشروع"، استعراض الأمور الهندسية والفنية المتعلقة بأقسام هذا المشروع، وأبرز الشركات العالمية التي قدمت دراساتها ومقترحاتها بشأنه. أما المبحث الرابع والأخير فقد خصص لدراسة مسألة "التمويل وأهم معوقات تنفيذ المشروع" سواء أكانت مشاكل فنية أو سياسية أو حتى أمنية.. الخ ، مما انعكس ذلك على مستقبل إقامة هذا المشروع الذي فشل في النهاية كما فشلت بقية المشاريع المائية التي سبقته، بسبب عدم وجود النية الصادقة والعقلية الإستراتيجية البعيدة النظر والمتبصرة، بأهمية وجود مثل هذه المشاريع التي تهدف إلى حل مشاكل المياه في معظم البلدان العربية.

المبحث الأول

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تطور العلاقات العراقية– الأردنية
(١٩٥٨- ١٩٧٩)

تميزت العلاقات السياسية بين العراق والأردن بالتأرجح بين الصداقة تارةً والعداء الصريح تارةً أخرى. ويمكن القول بأن الصداقة والتحالف كانت هي السمة السائدة في العلاقات الثنائية بين البلدين طوال فترة الحكم الملكي في العراق. وقد مثّل قيام الاتحاد العربي الهاشمي بينهما عام ١٩٥٨ خطوة مشجعة نحو تعزيز هذه العلاقات بشكلٍ أفضل،رغم كونها جاءت كرد فعلٍ على قيام الوحدة السورية– المصرية، مما دفع بعض المحلّلين والمراقبين السياسيين إلى اعتبار ذلك تتويجاً لمشاريع وحدوية سابقة، لم يكتب لها النجاح في ذلك الوقت كمشروعيّ الهلال الخصيب وسوريا الكبرى اللذين ظهرا في الفترة مابين ١٩٤٢-١٩٤٣[١].

غير أن مسيرة الاتحاد العربي الهاشمي لم تستمر طويلاً على الساحة السياسية العربية، فسرعان ماتعرّض إلى الانهيار في أعقاب اندلاع ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وإعلان قادتها قيام النظام الجمهوري في العراق. وكان من جملة مأدت إليه هذه الثورة هو إعلان الحكومة العراقية في اليوم التالي عن قرار انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي معتبرةً إياه اتحاداً داعماً للنظام الملكي، الأمر الذي دفع بمجلس الوزراء الأردني من جانبه إلى أن يقرر في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥٨ إنهاء كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية القائمة معه[٢].

وهكذا استمرت القطيعة السياسية بين البلدين مدة ثلاث سنواتٍ حتى جاءت المبادرة الأولى من جانب الحكومة العراقية لتعلن في تصريحٍ رسمي لها في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠ عن أسفها العميق لما حلّ بالعائلة الهاشمية إبان قيام الثورة العراقية. إزاء ذلك بادر مجلس الوزراء الأردني إلى عقد اجتماعٍ فوري كرّس للتباحث بشأن هذا الموضوع، فقرر أعضاؤه استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق والاعتراف بنظامه

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجمهوري الجديد. وهكذا تم تبادل السفراء بين البلدين اعتباراً من الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠[٣].

لكن عودة العلاقات إلى سابق عهدها بين العراق والأردن لم يستمر طويلاً فسرعان مابرزت على المسرح السياسي العربي أحداث إقليمية خطيرة حملت في طياتها توتراً كبيراً في العلاقات الثنائية بينهما كان في مقدمتها قضية مطالبة العراق بالكويت عام ١٩٦٢، وموقف الأردن المؤيد تجاه استقلالها، وقيامه مع بعض الدول العربية بإرسال (٣٠٠) جندي أردني إلى الأراضي الكويتية للحلول محل القوات البريطانية في الدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي، وقد كانت هذه الإجراءات كفيلة لوحدها بان تشهد العلاقات بينهما توتراً ملحوظاً وصل فيه الأمر إلى حد قيام العراق وعلى لسان وزير خارجيته بالإعلان في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ عن إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي بينها وبين الكويت، حيث قررت الحكومة العراقية استدعاء سفيرها في عمّان (عبدالكريم شاكر)، ثم أمرت سفير الأردن بمغادرة البلاد في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢[٤].

وقد تزامنت هذه التطورات مع حدوث الانفصال السوري- المصري في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١وصدور اعتراف رسمي من قبل الحكومتين العراقية والأردنية بذلك، لكن هذا لم يمنع في الحقيقة من استمرار التوتر في العلاقات السياسية بينهما، خصوصاً وان هذه الوحدة التي جمعت سوريا بمصر كانت تعّد في نظر البعض خطراً يهدد الأنظمة السياسية القائمة في كل من العراق والأردن، لذا فإن زوالها أنهى هذا الخطر الذي كان يهدد تلك الأنظمة ومنعها من إعادة التقارب بينها مجدداً[٥].

ثم جاءت ثورة اليمن في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ لتزيد من تعّكر صفو العلاقات الثنائية، فقد أعلنت كل من السعودية والأردن وقوفها ضد الثورة اليمنية، وقيامها بتشكيل مجلس دفاع مشترك لدعم الملكيين اليمنيين، والاتصال في ذات الوقت مع القيادة العراقية في أواخر ١٩٦٢ وبداية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

١٩٦٣، رغم اعتراف الأخيرة بالنظام الجمهوري في اليمن، ودعوتها إلى الانضمام إلى حلفهما العسكري والوقوف بوجه الطموحات السياسية التي يتطلع إليها جمال عبدالناصر (١٩٥٢- ١٩٧٠) في المنطقة العربية، لكن العراق رفض الاستجابة لهذه الدعوة بسبب مااعتبره شكوكاً تجاه مواقف الأردن السياسية بهذا الشأن[٦].

وعلى أثر قيام ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣في العراق، وإطاحتها بنظام عبدالكريم قاسم، أعلنت الحكومة الأردنية اعترافها بالثورة، واعتبرتها حركة داخلية تخص العراقيين وحدهم، وقامت على الفور بتعيين (فواز ماهر) سفيراً للبلاد في بغداد، في حين قام العراق فيما بعد بتعيين (مكي جميل) سفيراً له في عمّان[٧].

وجاءت الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر في آذار/ مارس ١٩٦٣ لتزيد من إشكالات التوتر في العلاقات الثنائية بين القطرين بعد أن نالت تأييداً شعبياً كبيراً في الأردن، تمثلت بخروج مظاهرات جماهيرية في مدن اربد ومعّان وبعض المناطق الأخرى في العاصمة عمّان تعبيراً عن التأييد المطلّق لها، الأمر الذي دفع بالملك حسين وبمناورة دبلوماسية وسياسية ذكية إلى الإعلان عن تأييده لهذه الوحدة مبدياً استعداده التام للانضمام إليها[٨].

غير أن العلاقات العراقية الأردنية ما لبثت أن شهدت انفراجاً كبيراً بعد أزمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتوقيع الأردن معاهدة دفاعٍ مشترك مع مصر، وترحيب العراق بهذه الاتفاقية وإعلانه الانضمام إليها في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧ بدخول قوات عراقية أطلق عليها اسم (قوات صلاح الدين) إلى الأردن، واشتراكها مع القوات الأردنية في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٩]، مما دفع الملك حسين لان يقوم بعد انتهاء الحرب مباشرة بزيارة رسمية إلى العراق في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٨، لكي يعبّر عن شكر الأردن ملكاً وحكومةً وشعباً لمواقف العراق تجاه وقوفه إلى جانب بلاده أثناء اندلاع تلك الحرب[١٠].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومع تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق في تموز/ يوليو ١٩٦٨ استمرت العلاقات بين البلدين بالتطور، وكان أول اختبار حقيقي لمستوى تلك العلاقات هو في عام ١٩٧٠، على خلفية الصدام المسلّح الذي دار بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين، إذ قام العراق بدور الوساطة بين الطرفين لإنهاء هذا الصدام، وعندما طلبت الحكومة الأردنية سحب القوات العراقية المرابطة في الأراضي الأردنية، استجابت القيادة العراقية للطلب الأردني وقامت بسحب جميع تلك القوات المسلّحة وكان ذلك في عام ١٩٧١[١١].

وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التحسّن في العلاقات السياسية بين العراق والأردن على علاقاتهما الاقتصادية أيضاً، من خلال ماشهده هذا القطاع من تطور ملحوظ في فترة السبعينات من القرن الماضي، وتزايد ذلك بشكل جلّي مع قيام الحكومة السورية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ بقطع اتصالاتها الجوية والبرية بينها وبين العراق، فأصبح ميناء العقبة الأردني المنفذ البديل لجميع مستوردات العراق من البضائع والسلع التجارية، الأمر الذي شجّع البلدين على تعزيز تعاونهما المشترك بصورة أوسع من أجل إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بينهما[١٢].

ولم يقتصر التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن على القضايا التجارية التي تتخذ من البضائع والسلع شكلاً من أشكالها فقط، بل شملت أيضاً التعاون الثنائي في مجال إقامة المشاريع المائية، منها مشروع العراق لتزويد الأردن بمياه نهر الفرات المطروح فكرته منذ عام ١٩٧٩، وهو مشروع لم ير النور لأسباب كثيرة لكننا يمكن أن نعده مؤشراً إيجابياً على تطور هذه العلاقات في مجال إقامة المشاريع المائية، التي بدأت تظهر ملامحها على الساحة العربية خلال نهاية السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي.

المبحث الثاني

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ظهور فكرة المشروع وتطورها

١- بدايات ظهور فكرة المشروع

يعدّ الأردن من البلدان الفقيرة في مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسبب وجود عوامل طبيعية وسياسية أثرت على مستقبل وجود الثروة المائية فيه، ولا سيما أن حجم الاستهلاك العام بدأ يزداد تدريجياً في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية، مهدداً ذلك بنفاذ كميات المياه المخزونة في البلاد. أما المياه الجوفية فإن وضعها لم يكن يختلف عن وضع الموارد المائية الأخرى، فقد تسبّب الاستمرار المتعمّد من قبل الحكومات الأردنية السابقة بسحب كميات من هذه المياه، إلى تعرّض معظم الينابيع والعيون إلى الجفاف، مما جعل الكثير من المراقبين والمهتمين في الشأن المائي يعتقدون بأن الأردن متجه نحو التصحّر الكامل، مالم يكن هناك علاج سريع وفعّال لحل هذه المشكلة، عن طريق إيجاد مصدر دائم متجدد للمياه يكون بديلاً عن المصادر الأخرى التي بدأت تقل وتنفذ تدريجياً[١٣].

قبل الحديث عن مشروع تزويد الأردن بمياه نهر الفرات، لابد من الإشارة إلى وجودمشروعٍ آخر تزامن ظهوره مع طرح فكرة المشروع الأول عرف آنذاك بإسم (مشروع حوض الحمّاد)[١٤] والذي كان يهدف إلى حل مشكلة المياه في الأردن أيضاً.

في الواقع يكتنف الغموض تفاصيل إقامة المشروع العراقي لإيصال مياه نهر الفرات إلى الأردن، فالأوساط المعنية في البلدين تكتمّت في الكشف عن تفاصيل إقامته لأسبابٍ سياسية كثيرة.بيد أن التفكير الجّدي بهذا المشروع ظهر في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي، عندما قدم السفير الأردني في بغداد فالح الطويل (١٩٧٩- ١٩٨٢) مذكرةً رسمية إلى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الحكومة العراقية، طالب فيها الحصول على موافقة العراق المبدئية على تزويد بلاده بما تحتاجه من مياه نهر الفرات[١٥].

كانت هناك عوامل كثيرة وقفت وراء قيام سفير الأردن بتوجيه هذه المذكرة إلى الحكومة العراقية، شارحاً فيها الوضع المائي الحرج الذي آلت إليه بلاده، وهذه العوامل هي الآتي:

١- **العوامل الداخلية:** وهي عوامل طبيعية تمثلت بقلة سقوط الأمطار التي تعرّض لها الأردن عام ١٩٧٨، حيث لم يزد معدل الهطول السنوي على (٢٠٠) ملم وهو المعدل الذي يسمح بتحويل الأراضي الخصبة إلى مراعي تقتات عليها الماشية فقط، مما تسبّب بحدوث قحطٍ شديد وتهديدٍ شبه مؤكد بالجفاف.

٢- **العوامل الخارجية:** وتتعلق بقيام العراق بالتفكير لإقامة مشروعٍ مشترك مع الكويت يهدف إلى مد أنابيب من شط العرب باتجاه الأراضي الكويتية، من أجل الحصول على المياه العذبة من نهر الفرات والتي تذهب هدراً نحو الخليج العربي، وهذا مادفع السفير الأردني إلى أن يقرر مفاتحة حكومته بهذا الأمر، محاولاً إقناعها بضرورة قيام بلاده بالاتصال مع العراق من أجل تزويدها أيضاً بمياه نهر الفرات الفائضة عن حاجاته الأساسية.

٣- **العوامل السياسية:** كانت الحكومتان الأردنية والسورية قد اتفقتا في عام ١٩٧٧ على تشييد سدٍ يقام بينهما على نهر اليرموك يدعى (سد المقارن)، يعمل على خزن (١٢٤) مليون م^{٣} من مياه الفيضانات سنوياً. ومع الاقتراب من وضع الدراسات والتصاميم الفنية لهذا المشروع، فوجئ الأردن عن طريق البنك الدولي بقيام سوريا بالانتهاء من بناء سبعة سدود على الأودية الجانبية (الرافدة) للنهر المذكور تستخدم لأغراض خزن مياه الفيضانات، مما جعل عملية الاستمرار في بناء هذا المشروع أمراً غير مجدي بالنسبة إلى الأردن[١٦].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أتاح التحسّن الكبير الذي طرأ على العلاقات العراقية– الأردنية، بعد تنحي الرئيس السابق أحمد حسن البكر (١٩٦٨- ١٩٧٩)عن السلطة لأسباب صحية، الباب أمام القيادة السياسية في الأردن للبحث في تفاصيل المشروع المقترح، فقام الملك حسين بن طلال (١٩٥٣- ١٩٩٩)بزيارة رسمية إلى العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ حيث التقى بعدد من المسؤولين العراقيين وتباحث معهم حول أزمة المياه التي عانت منها بلاده[١٧].

توجه الملك حسين عقب انتهاء اجتماعاته مع أعضاء الحكومة العراقية إلى الجناح الخاص بإقامته في القصر وهو يتحدث قائلاً: "يشعر المرء هنا أمام نوعٍ مختلف من القيادة لم نتّعود عليه من قبل".!![١٨].

يتضح مما تقدم، أن موقف الحكومة العراقية من طرح فكرة مشروع مد الأردن بالمياه كان ينّم عن رغبة حقيقية بضرورة العمل على توثيق هذه العلاقات مع القيادة السياسية في الأردن وعلى رأسها الملك حسين بن طلال، فقرر ت تخصيص حصة من ثروات البلاد للأردن يأخذ منها مايحتاج كدليل على عمق الروابط الأخوية بين البلدين الجارين.

كان لدى الجانب الأردني فكرة مبدئية عن هذا المشروع تسمح بالاستفادة من خط الأنابيب التابع لشركة النفط العراقية (A.B.C.) الممتد من كركوك إلى حيفا، والذي توقف العمل به منذ عام ١٩٤٨. ومما ساعد على تبني هذه الفكرة وجود جميع الدراسات الهندسية لدى بريطانيا التي قامت بمد هذه الأنابيب جعلة العمل به أمراً سهلاً للغاية، الأمر الذي يسمح بإجراء سلسلة من التحديثات الفنية عليها تمهيداً لإعادة استخدامها مرة ثانية في نقل المياه من العراق باتجاه الأراضي الأردنية[١٩].

أفضت الزيّارة التي قام بها الملك حسين إلى العراق نتائج مشجعة بخصوص هذا المشرو ع وموافقة القيادة السياسية في بغداد على هذه الفكرة، فتم وفقاً لذلك عقد مباحثات تمهيدية بين الجانبين العراقي والأردني أواخر عام ١٩٧٩، تناولت على مدى ثلاثة أيام بحث معظم الجوانب الفنية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

للمشروع المقترح، وانتهت بالتوقيع على مذكرة تفاهمٍ بشأنه نصت على سحب (١٦٠) مليون م٣ سنوياً من مياه نهر الفرات بحيث يمكن زيادتها في المستقبل إلى (٢٤٠) مليون م٣ تخصص لأغراض الشرب، علماً أن الحكومة العراقية أبدت في هذه المفاوضات استعدادها التام لتزويد الأردن بمليار م٣ من مياه النهر سنوياً[٢٠].

وفي بداية الثمانينات من القرن المنصرم، عادت الحكومة الأردنية من جديد لتقدم مقترحاً آخر إلى العراق يرمي إلى تزويدها بنحو (٢٤٠) مليون م٣/ سنة من مياه النهر المذكور، وذلك بواسطة مد أنبوب يبلغ طوله (٦٥٠) كم وقطره (١,٧٥) م بشرط أن يبدأ هذا المشروع من نقطةٍ تقع على نهر الفرات بعد دخوله الأراضي العر اقية مباشرةً[٢١].

٢- موقف العراق من المشروع

اعتبرت القيادة السياسية في العراق أن ماقدمه الجانب الأردني من أفكارٍ ومقترحاتٍ بخصوص تزويده بالمياه من نهر الفرات هو أمر مرحباً به، وفرصة مناسبة لها للإعراب عن عميق شكرها وامتنانها لموقف الأردن الرسمي والشعبي لذي أيّد العراق في حربه التي خاضها ضد إيران عام ١٩٨٠[٢٢].

وتأسيساً على ما تقدم، وجّه رئيس الوزراء الأردني عبد الحميد شرف (١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩- ٣ تموز/ يوليو ١٩٨٠) دعوةً رسمية إلى الحكومة العراقية من أجل التباحث معها حول آليات تنفيذ المشروع، فلبى العراق هذه الدعوة وأرسل وفداً رفيع المستوى إلى عمّان برئاسة طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الجمهورية، وبصحبته وفد ضم كبار المسؤولين العراقيين من وزارات الخارجية والري والتربية والإسكان والتعمير والنقل والمواصلات، والتقى مع الوفد الأردني برئاسة عبدالحميد شرف حيث جرت

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بينهما مباحثات مطوّلة امتدت من (٢٧ نيسان/ أبريل وحتى ٢ أيار/ مايو ١٩٨٠) اتفقا فيها على تشكيل ثلاثة لجانٍ رئيسة هي:

١- لجنة للتعاون الاقتصادي والفني.

٢- لجنة للنقل والطرق.

٣- لجنة للمياه.

وفي هذه المحادثات أعرب الأردن عن حاجته الماسة إلى الحصول على مياه الشرب من العراق، فقرر الجانبان اعتماد ماجاء في المحضر الذي وقع في بغداد بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ أن يكون أساساً للعمل بينهما لاحقاً. كما اتفقا أيضاً على اختيار إحدى الشركات الاستشارية المتخصصة، للقيام بمهمة إعداد دراسة أولية حول الجدوى الاقتصادية والفنية لهذا المشروع وفق آليةٍ محددة يتم الاتفاق عليها مستقبلاً بين الطرفين[٢٣].

إزاء ذلك قررت هيئة غور الأردن وهي هيئة حكومية أردنية، بتقديم دراسةٍ فنية إلى عددٍ من كبار المسؤولين الأردنيين عام ١٩٨٠، أشارت فيها إلى احتمال تعرّض الأردن لازمةٍ مائية شديدة خلال السنوات العشر القادمة (١٩٨٠- ١٩٩٠) بسبب تزايد الطلب على مصادر المياه، مؤكدةً في الوقت ذاته أن حل هذه المشكلة يكمن في الحصول على موارد مائية متجددة عن طريق القيام بسحب أو ضخ المياه من نهريّ الفرات ودجلة اللذان يصبان في الأراضي العراقية، مما دفع بالحكومة الأردنية إلى اعتماد هذا الاقتراح كحلٍ للخروج من الأزمة المائية التي ستتعرض لها البلاد في المستقبل[٢٤].

كما أعلنت الهيئة المذكورة عن تقديم عروض إثباتٍ أهلية تتعلق بإجراء دراساتٍ حول الجدوى الاقتصادية والفنية، لمشروعٍ يرمي إلى ضخ مئات الملايين من الأمتار المكعبة من مياه نهر الفرات باتجاه الأراضي الأردنية تقع على بعد (٦٠٠)كم. وقد جاء هذا الطلب في أعقاب توصل الجانبين العراقي والأردني إلى اتفاقٍ مبدئي يقضي بإيصال المياه إلى الأردن أثناء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

انعقاد المباحثات الثنائية التي جرت على مستوى عالٍ بين الطرفين عام ١٩٨٠[٢٥]. وكان هذا المشروع قد أدرج ضمن مشاريع خطة التنمية الخمسية التي وافق عليها مجلس الوزراء الأردني عام ١٩٨١[٢٦].

وتنفيذاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقع بين الحكومتين العراقية والأردنية في أيار/ مايو ١٩٨٠وجّه رئيس الوزراء الأردني مضر بدر ان (حكومته الرابعة ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٨٠- ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٤) دعوةً رسمية إلى العراق، حيث قام طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بزيارةٍ رسمية إلى عمّان، ودارت بينهما محادثات مطولة استمرت من الفترة (٢٤ ولغاية ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨١)، تناولا فيها بحث مختلف القضايا الاقتصادية والعلمية والفنية التي تهم البلدين جاء في مقدمتها مشروع مياه الفرات، وما نتجت عنه زيارة الوفد الأردني وممثلي الشركات الاستشارية إلى العراق في (١٧- ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١) من نتائج جيدة بشأنه، أهمها استعداد الجانب العراقي لتقديم كافة التسهيلات الممكنة التي من شأنها أن تعمل على تسهيل مهمة أعمال المكتب الاستشاري، وموافقته أيضاً على اقتراح الجانب الأردني المتضمن مشاركة العراق الفنية في تقييم عروض المكاتب الاستشارية واختيار أحدها ومتابعة الأعمال المتعلقة بها[٢٧].

٣- تطورات تنفيذ المشروع

استمر انعقاد المباحثات التشاورية بين الطرفين العراقي والأردني لغرض مناقشة المقترحات البديلة حول آلية تنفيذ المشروع، وبعد دراسةٍ مستفيضة للموضوع أجمعت الآراء في النهاية على ضرورة القيام بضخ المياه من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية في الأردن[٢٨]؛ وإنشاء عددٍ من محطات الضخ اللازمة لدفع المياه ونقلها عبر أنابيب مصنوعةٍ من الفولاذ يصل طولها إلى حوالي (٦٠٠)كم[٢٩]. وقد توقعت الجهات الحكومية المسؤولة أن يكتمل

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إعداد الدراسات الفنية والتصاميم الهندسية المطلوبة لهذا المشروع بشكلها الأولي خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٨٣. وقد ركّزت هذه الدراسات على:

البحث عن مكانٍ مناسب للتحويل يقع مابين سد حديثة والحدود الدولية المشتركة بين العراق والأردن.

-العمل على مد خطوطٍ لأنابيب المياه يتراوح طولها بين (٦٠٠ - ٦٥٠)كم قابلة للمرور في أراضٍ صحراويةٍ جرداء وسلاسل جبلية معقدة.

-البحث عن موقعٍ مناسب لبناء خزانٍ تبلغ سعته الإجمالية (٢٠) مليون م^{٣} على أن تكون مياهه صالحةً للشرب[٣٠].

تصميم محطاتٍ للضخ ذات مستوى عالٍ من التقنية تسمح بالتغلب على

وفي عام ١٩٨٤ اتفق الجانبان العراقي والأردني على تحديد كميات المياه التي سيتم ضخها من نهر الفرات إلى الأراضي الأردنية قدرت بنحو (١٦٠) مليون م^{٣} سنوياً[٣١]. وأشارت بعض المصادر إلى أن العراق والأردن قاما بالتوقيع على اتفاقية مشتركة لتنفيذ هذا المشروع في ذلك العام[٣٢]. وفي هذه الأثناء قامت إحدى الشركات البريطانية بتقديم عرضٍ إلى الحكومة الأردنية، أعلنت فيه استعدادها للقيام بتنفيذ مشروع المياه العراقي- الأردني، الأمر الذي دفع بـ (مجلس التخطيط الوطني الأردني)إلى تعيين مهندسٍ استشاري توكل إليه مهمة إعداد الدراسات المطلوبة (الفنية والمالية) للمشروع، ووقع اختياره في هذا المجال على شركةٍ بريطانية معروفة عالمياً تدعى شركة هاوارد هومفريز وشركاه (Howard Humphreys and Partners Consulting Engineers)حيث قامت بإجراء بعض الدراسات الفنية بشأنه كما هو موضح في جدول رقم (١) إلى جانب اختيار عددٍ من المؤسسات الهندسية الأخرى مهمتها تقديم العون والمشورة للشركة البريطانية وهي شركتا ميرزد ماكليليا (Mezerd Maklelia)وبيت ماريك مِتشل (Bet Mark Mitshel)[٣٣].

وتتلخص فكرة المشروع الأساسية بإنشاء:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(١) محطات ضخ المياه.
(٢) محطات لمعالجة المياه وتنقيتها.
(٣) صهاريج ومستودعات تستخدم لغرض خزن المياه.
(٤) مد خطوطأنابيب طويلة لنقل المياه إلى مسافاتٍ بعيدة تتراوح مابين (٦٠٠ - ٦٥٠)كم[٣٤].

وقد طرأ على تنفيذ هذا المشروع تعديلات كبيرة في خطته الأولية الأمر الذي اضطرها إلى اعتماد دراسةٍ أخرى تقضي بنقل المياه من نهر الفرات إلى الأردن عبر مرحلتين.الأولى يتم فيها نقل حو الي (٨٠) مليون م^{٣} من المياه[٣٥]، فيما يجري في المرحلة الثانية نقل حوالي (١٦٠) مليون م^{٣} منها. كما اقترحت هذه الدراسة أيضاً بأن يتم الانتهاء من أعمال بناء المشروع وكافة ملحقاته الأخرى بحلول عام ١٩٩٠[٣٦].

جدول رقم (١)
الدراسات التي تقدمت بها شركة هو ارد هومفريز وشركاه بخصوص مشروع نقل المياه من نهر الفرات في العراق إلى الأردن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اسم الشركة	عنوان الدراسة	تاريخ النشر	عدد الصفحات	لغة النشر	هدف الدراسة
١- شركة هوارد هومفريز وشركاه	Euphrates Water Supply Project	١٩٨١	١٥٢	إنكليزي	اختيار موقع لمد أنابيب المياه ومحطات الضخ
٢- شركة هوارد هومفريز وشركاه	Water Supply Project from the Euphrates River	شباط- ١٩٨٣	-	إنكليزي	دراسات فنية مختلفة حول المشروع
٣- شركة هوارد هومفريز وشركاه	Water Supply Project from the River Euphrates	نيسان- ١٩٨٥	ثلاثة أجزاء	إنكليزي	دراسة مصادر مياه الفرات

المصدر: www.exact.me.org/publications_jor

ومع هذا فإن الحديث عن إقامة هذا المشروع تطور خلال السنتين التاليتين (١٩٨٥-١٩٨٦) عندما اقترح سحب المياه من نهر الفرات قرب سد حديثة باتجاه العاصمة الأردنية عمّان في بداية عام ١٩٨٦، واتفق البلدان بصورةٍ مبدئية على أن تكون احتياجات الأردن للسنوات العشر اللاحقة بحدود (١٦٣) مليون م^{٣} سنوياً[٣٧].

لكن القلق في الأردن أخذ بالازدياد تدريجياً تجاه حدوث أزمةٍ مائية كبيرة في المستقبل قد تنعكس آثارها السلبية على مشاريع البلاد التنموية، وعلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً وان مياه نهر اليرموك التي استعادها الأردن من (إسرائيل) لم تعد تلبي المتطلبات المتزايدة للسكان[٣٨]، ومما زاد من الأمر سوءاً قيام سوريا بإلغاء اتفاقية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تنفيذ (سد الوحدة) الذي كان سيقام على النهر المذكور والموقعة مع الأردن في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، حيث نصت على قيام الحكومة الأردنية بدفع تعويضات مالية للمواطنين السوريين الذين اضطروا إلى ترك منازلهم الواقعة ضمن منطقة المشروع، إلى جانب موافقتها أيضاً على تزويد سوريا بـ (٧٥%) من إجمالي الطاقة الكهرومائية التي سيولدها السد المقترح في حالة إنشائه. ولم تأت موافقة الحكومة الأردنية على بنود هذا الاتفاق لولا إيمانها بمدى حاجة البلاد الملحة للحصول على مياه الريّ، لكن هذا الاتفاق فشل كما ذكرنا سابقاً ولم ينفذ بسبب استبعاد (إسرائيل) منه، ولان الثمن الذي ستقبضه مقابل الانضمام إليه سيكون مكلفاً للغاية، بسبب حصول الأردن وسوريا على حصة من مياه هذا النهر من ناحية، وعودة تطبيع العلاقات بينهما من ناحية أخرى[٣٩]. لذا كان لابد من التفكير مرةً ثانية بضرورة إحياء فكرة مشروع نقل مياه الفرات من جديد في ظل التغيرات الكثيرة التي طرأت على الساحة السياسية في المنطقة[٤٠].

وللشروع في تحقيق ذلك قام وزير المياه والريّ الأردني هاني الملقي بزيارةٍ رسمية للعراق في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، التقى خلالها بالمسؤولين العراقيين وتباحث معهم بشأن وضع برنامجٍ محدد لتنفيذ المشروع المقترح، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنةٍ فنيةٍ مشتركة من كلا البلدين توكل إليها إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتقييمه من جديد، لكن الظروف السياسية التي تعرّض إليها العراق بعد هذه الفترة، حالت في النهاية دون الاستمرار في تنفيذ ماتفق عليه الطرفان، ففشل المشروع وذهبت كل المساعي المبذولة أدراج الرياح[٤١].

وعلى صعيد المواقف الرسمية فقد حظيّ هذا المشروع باهتمامٍ كبير من قبل بعض النواب الأردنيين الذين طالبوا الحكومة بإعادة إحيائه من جديد، فقد دعا النائبان الأردنيّان خليل حدادين ونشأت حمارنة حكومة عبد الرؤوف الروابدة (٤ آذار/ مارس ١٩٩٩- ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠) إلى إعادة "إحياء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فكرة جر مياه الفرات بالتنسيق مع العراقيين" أثناء مناقشة طرح الثقة بحكومته الجديدة [٤٢].

كما اهتمت أيضاً بعض الأحزاب الأردنية بهذا المشروع فسعت إلى إدخال فكرة إحيائه ضمن برنامجها الانتخابي كحزب (جبهة العمل الإسلامي)[٤٣]،وهو واحد من أهم الأحزاب السياسية التي دعت إلى إعادة النظر به مرةً ثانية، انطلاقاً من وجهة نظرها بأنه يمثل أحد الحلول المهمة للخروج من الوضع المائي المتأزم الذي اخذ ينذر بحدوث كارثةٍ بشرية واقتصادية خطيرة في البلاد[٤٤].

المبحث الثالث

الجوانب الفنية للمشروع

أثار إعلان الحكومتين العراقية والأردنية عزمهما على إقامة هذا المشروع اهتمام الكثير من المؤسسات والشركات العالمية التي أبدت رغبتها في القيام بإعداد دراسات الجدوى الفنية عنه، وكان من أبرز هذه الشركات هي شركة الكسندر جب (Company Alexander Gibb)التي قدمت اقتراحاً يقضي بمد خط من الأنابيب يمر من نهر الفرات في العراق باتجاه العاصمة الأردنية عمّان[٤٥].

بعدها قامت شركة ثانية هي شركة هوارد هومفريز بإعداد دراسةٍ فنية عن المشروع حددت فيها الخيارات الممكنة لنقل المياه من نهر الفرات إلى الأردن وذلك في عام ١٩٨٠. متضمناً عدداً من المواصفات الفنية الخاصة بالمشروع هي:

١) القيام بنصب محطةٍ لضخ المياه على نهر الفرات قرب مدينة حديثة في العراق.

٢) العمل على إنشاء محطةٍ لمعالجة ضخ المياه.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٣) نصب ثلاثة محطات ضخ فرعية.
٤) مد خطوط أنابيب لمسافة تصل إلى (٦٠٠)كم، وبقطر يتراوح بين (١,٥- ١,٧٥)م مصنوعةً من الفولاذ، على أن يكون كل خطٍ قادراً على نقل (٨٠) مليون م٣.

وبالنسبة لهدف الدراسة المقدم من قبل هذه الشركة فكان يرمي إلى زيادة مصادر المياه في الأردن من خلال إضافة (١٦٠) مليون م٣ من هذا المشروع لسد الاحتياجات المحلية والصناعية في البلاد. وبالرغم من كون هذه الدراسة قد أصبحت قديمة إلا أنه من الممكن القيام بتحديثها وإضافة تصاميم جديدةٍ إليها بشكلٍ تفصيلي[٤٦].

إذن فإن هذا المشروع المقترح تضمن نصب عدة محطاتٍ لتحويل المياه تقع عند منطقة القائم على نهر الفرات غرب العراق (أنظر الشكل المرفق في آخر البحث) وكذلك بناء عددٍ من محطات تصفية المياه ومعالجتها، إلى جانب وجود عددٍ من الخزانات التي سوف تستخدم في تنظيم عملية نقل المياه كما سيتم بناء خزانٍ آخر لتجميع هذه المياه تصل سعته إلى (٨٠٠) ألف م٣ يقع جنوب شرق مدينة عمّان[٤٧].

أما عن الخط الناقل للمياه فهو مزدوج ويتكون من أنبوبين يتم بناؤهما على مرحلتين، يصل قطر كل منهما إلى (١,٥)م، بسعةٍ تصريفية قدرها (٨٠) مليون م٣ سنوياً، أي بطاقةٍ إجمالية تبلغ (١٦٠) مليون م٣ سنوياً. ويبلغ طول هذا الخط (٦٠٠)كم ويمتد من الموقع الذي سوف يتم فيه سحب المياه من الفرات إلى قريتيّ الرويشد والصفاوي في الأردن وصولاً إلى جنوب شرق مدينة عمّان، حيث يوجد هنالك خزان لتجميع المياه يقع على ارتفاع (٨٥٠)م فوق مستوى سطح البحر، شريطة أن يتم تنفيذ كافة مراحل المشروع في غضون سبع سنوات[٤٨].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد قدرت تكاليف بناء مشروع مياه الفرات بحوالي (٥٠٠) مليون دينار أردني، منها (١٥) مليون دينار سيتم إنفاقها خلال سنوات الخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥)[٤٩] كما هو موضح في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

تكاليف بناء مشروع مياه نهر الفرات طبقاً لما جاء في الخطة الخمسية (١٩٨١- ١٩٨٥) (آلاف الدنانير الأردنية)

الموازنة العامة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع
	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٤٩٠٠	٧٠٠٠
مساعدات خارجية	=	=	٥٠٠	١٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠
المجموع	١٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١١٤٠٠	١٥٠٠٠

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١- ١٩٨٥، (عمان، ١٩٨٥)، ص، ٩٤.

المبحث الرابع

التمويل ومعوقات تنفيذ المشروع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

١- مسألة التمويل

من الواضح أن الأردن كان يريد أن يعرف منذ البداية ما إذا كان العراق سيتولى مهمة القيام بتمويل المشروع على نفقته الخاصة، وهذا الأمر يمكن أن نتلمّسه من خلال الحديث الذي دار بين رئيس الوزراء الأردني مضر بدران وسفير بلاده في بغداد عندما سأله باهتمامٍ واضح "هل سيموّل العراقيون هذا المشروع؟" فأجابه الطويل مذكراً إياه بحماس وزير الريّ العراقي عبدالوهاب محمود للفكرة وقوله بأن التمويل سهل إذا كانت هناك نية صادقة للقيام بمثل هذا المشروع الطموح(٥٠).

في الحقيقة لم يكن باستطاعة الأردن أن يقوم لوحده بتمويل هذا المشروع الكبير لسحب المياه من العراق بالاعتماد على جهوده الذاتية، بل إنما كان باستطاعته تحمل جزءٍ يسير من النفقات الكلية لهذا المشروع وبالعملة المحلية فقط، شرط أن لاتكون هذه التكاليف كبيرةً جداً، حتى لاتحدث أي تأثيراتٍ جانبية تخص وضع البلاد المالي. ومع هذا فقد كان بالإمكان الاستفادة من العلاقات الدولية الجيدة التي تربط الأردن ببعض مصادر التمويل للحصول منها على دعمٍ مادي يساعد في تحمل بقية نفقات بنائه(٥١).

ويكشف الطويل بأن أحد خبراء المياه في الأردن شكك بأهمية هذا المشروع معتقداً بأنه غير مجدي اقتصادياً وأنه حتى لو لقي أي نجاحٍ فإنه سيكون مشروعاً سياسياً فقط، مما أثار ذلك حفيظة رئيس الوزراء الأردني الذي أكد بأن الموضوع هو مطروح كفكرةٍ أولية ينبغي بحثها في البداية وليس الحكم عليها مسبقاً. ويتابع الطويل مضيفاً: "لست مهندساً ولذلك كانت بعض الأفكار التي طرحتها غير قابلةٍ للتنفيذ مثل حجم الأنبوب الناقل. ظننت أن أنبوباً واحداً يكفي لنقل مانحتاج من الماء الذي جعلته التقديرات الأولية، في حديثٍ سريع مع وزير المياه السيد عبدالوهاب محمود،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مائتي مليون متر مكعب في العام، وهي المياه التي تصورت أننا بحاجة لها، وإذا كان على الأردن ألا يعتمد على مياه الأمطار في سد حاجاته. ثم تبين بعد الحساب السريع أن مثل هذا الأنبوب يجب أن يكون ضخماً بحيث يمكنني أن أسير فيها معتدل القامة. لكن مهندساً شرح لي، في مابعد استحالة تسييل الماء في أنبوب واحد، فليست هناك شركات في العالم تصنع مثل هذه الأنابيب، كما أنه يصعب نقلها حتى ولو تم صنعها. ثم أن محطات الضخ اللازمة لوضع كميات كبيرة من المياه في مثل هذا الأنبوب غير متوفرة. ولكن يمكن تسييل المياه المطلوبة في أنابيب كثيرة"[٥٢].

أما العراق فقد كانت قيادته متحمسة لتنفيذ هذا المشروع وفي تحمّل جزء كبير من نفقات إنشائه أيضاً، ففي اجتماع دوري لمجلس قيادة الثورة، قدم وزير الريّ عبدالوهاب محمود فكرة المقترح الأردني إلى أعضائه، فسأله رئيس الجمهورية عن التكاليف الحقيقية لمشروع سحب المياه من نهر الفرات، فقيل: "أنها ستكون بحدود بليون دينار وقد تصل إلى بليون ونصف، (وقد كان سعر الصرف الفعلي للدينار العراقي هو ٣,٢ دولاراً)، وأن مدة التنفيذ ستستغرق أربع سنوات على الأقل"، فأشار الرئيس العراقي إلى "أن الأردن لايستطيع تحمّل مثل هذه التكاليف، وانه لابد من البحث عن ممولين دوليين. ولكن إذا كان ذلك غير ممكن، فإن العراق قد يستطيع توفير مائتي مليون دينار في ميزانيته سنوياً، ويسير في المشروع مع الأردن، أو وحيداً إذا لزم الأمر"[٥٣].

وبالرغم من هذا الموقف الايجابي الذي أبدته قيادة العراق السياسية تجاه تنفيذ المشروع إلا انه في الواقع لم يكن باستطاعة العراق تحقيق ما وعد به بسبب قيام الحرب العراقية– الإيرانية واستمرارها لمدة طويلة، بحيث عملت على استنزاف كل ماهو موجود في خزانته لدرجة وصل به الحال إلى عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماته المالية التي كان قد أقرها مؤتمر القمة العربية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التاسع الذي انعقد في بغداد سنة ١٩٧٨ خصوصاً فيما يتعلق بدفع المساعدات المالية للأردن[٥٤].

عموماً فإن أغلب مشاريع المياه المقترحة في المنطقة العربية عانت من قلة مصادر الدعم المالي اللازم لبنائها، إذ يتطلب إقامتها وجود رأس مال كبير قادر على إنشاء كافة البنى والمرافق التحتية الهامة فيها، كإقامة محطات ضخ المياه ومعامل التصفية ومستودعات الخزن بما في ذلك أيضاً دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع نفسه، غير أن الأهم من ذلك كله هو معرفة الطول الحقيقي للمسافة التي سوف يتم بها نقل هذه المياه عبر الأنابيب، فكلما زاد الابتعاد عن مصدر وجود المياه كلما زاد الطول في مدها لمسافة أكثر مما سيؤدي بالتالي إلى حدوث ارتفاع كبير في النفقات والتكاليف، وينطبق هذا الكلام على مشروع تزويد الأردن بمياه نهر الفرات إذ أشارت المصادر إلى أن التكلفة العالية لنقل هذه المياه سوف يكّلف العراق لوحده ما بين بليون إلى بليون ونصف دينار عراقي[٥٥] ، فيما ستبلغ تكاليف نقل المتر المكعب الواحد من هذه المياه إلى الأردن نحو نصف دولار للخط الشرقي ودولار واحد بالنسبة للخط الغربي[٥٦]. وبعبارة أخرى يمكن القول أن التفاوت الكبير في تحديد الكلفة النهائية لبناء هذا المشروع بما فيها نقل حوالي (١٦٠) مليون م^{٣} من المياه سنوياً، عبر مد أنابيب طويلة يصل طولها إلى أكثر من (٦٠٠)كم، ستتراوح بين مليار دينار أردني[٥٧] ، إلى (٧٥٠) مليون دينار خلال المرحلة الأولى، مما سيجعل مستقبل إقامته غير مضمون من الناحية المالية [٥٨]، نظراً للارتفاع الكبير في فاتورة بناءه التي تقّدر بين (١٠٠٠)مليون دولار إلى حدود المليار دولار[٥٩]، وهو مبلغ كبير ليس بإمكان الأردن تحّمل نفقاته الباهظة لوحده فقط بسبب ضعف إمكاناته الاقتصادية والمالية، الأمر الذي أدى إلى غض النظر عنه بصورة مؤقتة ريثما تسنح الفرصة لمعاودة التفكير به مرة ثانية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٢- معوقات تنفيذ المشروع

مـن البديهي جداً أن يواجه أي مشروعٍ عند القيام بدراسته أو في أثناء الشروع بإقامته بعض المشاكل والصعوبات المختلفة، حيث تتباين هذه المشاكل حسب طبيعة وأهمية كل مشروعٍ من الناحية الاقتصادية والفنية. وقد تؤدي هذه المشاكل في أغلب الأحيان إلى فشله وصرف النظر عنه كما حصل بالنسبة إلى هذا المشروع عندما حامت الشكوك حول مستقبل إقامته، بسبب ظهور بعض المشاكل والعراقيل التي حالت دون النجاح في تحقيق ما كانت تصبو إليه الحكومتان العراقية والأردنية من أهدافٍ وطموحاتٍ مرسومة، ومن بين هذه المشاكل:

١- **عوامل جغرافية:** ومنها المظاهر التضاريسية المعقدة التي تتصف بها المنطقة التي يمر فيها خط الأنابيب المقترح لنقل المياه من العراق إلى الأردن، فهي منطقةً صحراويةً جرداء، ذات أرض وعرة تسود فيها ظروف الحياة القاسية، فالهضبة الغربية في العراق تعّد بحد ذاتها عائقاً طبيعياً صعباً تقف أمام تنفيذ هذا المشروع كمد شبكةٍ من الأنابيب المعقدة مثلاً، إضافةً إلى وجود تباينٍ كبير في مستوى ارتفاع الأرض على طول المسافة التي يمتد فيها الخط المزدوج الناقل للمياه. وهذا ماأشارت إليه بعض تقارير الشركة البريطانية نفسها، حين أكدت إغفالها لمسألةٍ مهمة تتعلق في كيفية تحديد مستو ى ارتفاع أو انخفاض مناسيب مياه النهر، بحيث لم تأخذ ذلك في نظر الاعتبار، بل عمدت إلى إعطاء تقديراتٍ مرتفعة لهذه المناسيب من دون القيام بدراستها دراسةً فعليةً معمقةً، معللةً سبب ذلك إلى كون هذه المناسيب تمثل المستوى الحقيقي لتدفق المياه الجارية في نهر الفرات[٦٠].

٢- **العوامل السياسية:** هي على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية التي لايمكن إغفالها في نظر أصحاب القرار السياسي في العراق أو الأردن على حدٍ

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سواء، وذلك بسبب تزايد المخاوف من احتمال أن يؤدي تنفيذ هذا المشروع المشترك إلى اعتراض كل من تركيا وسوريا عليه باعتبارهما دولتين متشاطئتين لنهر الفرات، فهما يعتقدان أن لديهما الحق في معرفة رأيهما بالموضوع ولو من باب المناقشة فقط حتى ولو لم يكّلف ذلك شيئاً من حصتهما المائية، رغم فشل المفاوضات التي جرت مع العراق حول تحديد حصصهم المائية [٦١].

وعليه، فإن موقف تركيا واضح لاغبار عليه تجاه أحقيتها باستخدام مياه الفرات الذي تعتبره نهراً وطنياً لها، فهي لديها الحق في أن تتحكم بهذه الثروة المائية كيفما تشاء طالما أنه لاتوجد اتفاقية تلزمها بذلك. أما سوريا فقد تأتي معارضتها ضد إقامة هذا المشروع من باب (المناكفة) السياسية ضد العراق أو الأر دن، يدفعها إلى اتخاذ هذا الموقف معارضتها لقيام الحرب على إيران التي وقفت فيها إلى جانبها، وانتقادها لموقف الأردن الذي أيّد العراق وسانده في الحرب ضدها[٦٢].

٣- **المشاكل الفنية:** أجمعت الدراسات الفنية التي قامت بها الشركات الاستشارية العالمية على أن العمل في تنفيذ هذا المشروع يحتاج إلى توفير آلات كثيرة من المعدات والمكائن اللازمة لحفر الأنفاق وتجهيز الأماكن التي ستخصص لمد شبكة طويلة من خطوط الأنابيب التي ستقوم بنقل المياه من نهر الفرات في العراق باتجاه الأراضي الأردنية بحسب ماأشارت إليه هذه الدراسات ومنها در اسة شركة هاملتون كب التي اقترحت إمكانية الاستفادة من خط الأنابيب الناقل للنفط العراقي في أغراض جلب المياه من الفرات في العراق إلى شمال الأردن، ومنها إلى مدينة الزرقاء ثم إلى اربد فعمّان[٦٣]. لكن هذا الاقتراح قد يكون بعيداً عن الواقع أو غير قابل للتطبيق حسبما يراه بعض الخبراء العراقيين، لان الاستعانة بأنبوب نقل النفط المشار إليه آنفاً قد تكون "فكرة مبالغ فيها "بسبب عدم استخدام هذا الأنبوب لفترة طويلة من

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الزمن، لذا فإنه من المرجح أن يكون جزء كبير منه غير صالحٍ للعمل أو أنه بحاجةٍ إلى القيام بإصلاحه، وهذا مايجعل تكاليف الإصلاح تفوق مد أنابيب جديدةٍ بديلةً عنه. والى جانب هذا وذاك تبقى هناك مسألة في غاية الأهمية تتعلق بالعمر الافتراضي لهذه الأنابيب وهي بصورةٍ عامة لا تزيد عن (٥٠) سنة، وعليه فإن خط الأنابيب الناقل للنفط قد تجاوز عمره الافتراضي فأصبح بذلك خار جاً عن الخدمة ولا يوجد حيز لإعادة استخدامه من جديد في مشروع نقل المياه المزمع إقامته بين البلدين، وهذا الكلام ينطبق أيضاً على وجوب توفر معدات الصيانة الدورية وفريق عمل يكلّف بمهمات القيام بها بين حينٍ وآخر[٦٤].

٤- **عوامل أمنية:** هي من المشاكل الخطرة التي واجهت تنفيذ المشروع على المدى البعيد إن لم نقل أنها أسهمت في إنهائه قطعاً، فمن الممكن أن تتعرّض أنابيب نقل المياه لأعمال التخريب أو التفجير من قبل عناصر مخرّبة أو معارضة للنظامين العراقي والأردني. ومما يزيد من خطورة هذا الاحتمال هو اجتياز أنابيب المياه للحدود الدولية المشتركة بينهما ، ووقوعها ضمن مرمى نيران أسلحة (إسرائيل) التي بإمكانها أن تلجأ إلى استخدام أسلحة مختلفة من الصواريخ أو المدفعية للقيام بالهجوم على وحدات هذا المشروع وقصفها وتدميرها كما حصل في عام ١٩٨١ عندما قامت طائراتها باختراق الأجواء العراقيةلمسافاتٍ طويلة، مستهدفة منشآت البرنامج النووي العراقي. ولعلّ هذا الحادث كانً سبباً مباشراً على الأرجح في عدم نجاح إقامة هذا المشروع، وتغاضي كلا الدولتين المعنيتين في الاستمرار بعملية إنشاءه تجنباً لآي هجوم مفاجئ قد تقوم به (إسرائيل)على منشآته المائية الأخرى.

علاوةً على ذلك نجد أن (إسرائيل) لايمكنها الموافقة على بناء أي مشروعٍ مائي يقام بين دول المنطقة من دون أن تكون طرفاً رئيساً فيه، لذا فإنه من الممكن أن تقوم بالاعتراض عليه لأسبابٍ سياسية وأخرى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ايدولوجية تتعلق بطموحاتها التوسعية في الوصول إلى مياه الفرات و التحكم به عن طريق بناء وتمويل مشروع جنوب شرقي الأناضول في تركيا، إلى جانب منع الأردن من القيام بتنمية اقتصاده الوطني وتطوير بناه التحتية عبر زيادة مصادر البلاد المائية، مما جعل البلدان يقرران في النهاية إيقاف مشاوراتهما بشأنه لحين تحسّن الظروف السياسية في المنطقة عموماً[٦٥].

٥- **ظهور مشاريع المياه البديلة:** ومما ساعد على تضاؤل الآمال بهذا المشروع أيضاً هو توجّه أنظار الأردن نحو مشروعٍ آخر عرف بإسم (مشروع أنابيب مياه السلام) الذي طرح من قبل رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال[٦٦] عام ١٩٨٧، ورغبته في إمكانية الحصول على مايحتاجه من المياه عبر مرور خطيّ أنابيب المشروع في أراضيه، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب ارتفاع نفقاته من ناحية، وعدم قدرة الدول المشاركة فيه على المساهمة في تغطية هذه النفقات من ناحيةٍ ثانية.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ماتقدم، يتضح أن مشروع جلب المياه من نهر الفرات إلى الأردن قد عكس رغبة العراق الأكيدة في حل أزمة المياه التي بدأ يعاني منها هذا البلد منذ عام ١٩٧٨ وما بعده، مما انعكس بالتالي على تطور العلاقات السياسية بينهما بشكلٍ أكثر من ذي قبل، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح حاله كحال بقية المحاولات العراقية السابقة. أما عن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث فيمكن إجمالها بالآتي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(١) حظيّ المشروع بدعمٍ كبير من جانب القيادة السياسية في العراق، فأولت حكومته اهتماماً جدياً بفكرة إنشائه، وبرز ذلك بصورةٍ واضحة في عقد العديد من المباحثات الرسمية بين الجانبين، تناولت دراسة الجوانب الفنية للمشروع، والاتفاق على قيام العراق بتزويد مايحتاجه الأردن من المياه كخطوةٍ مشجعة نحو توثيق هذه العلاقات.

(٢) إن مشروع مد الأردن بمياه الفرات لم يكن المشروع الوحيد الذي طرح من جانب العراق، بل كانت هناك محاولات عراقية سابقة ترمي إلى تزويد كل من الكويت والسعودية بالمياه، مدفوعاً في ذلك بعوامل سياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز علاقاته مع الدول الخليجية، وهي نابعة أيضاً من تصّور قيادته بضرورة العمل على حماية الأمن المائي العربي، على اعتبار أنه بلد غني بثرواته المائية، لذا فهو قادر على حل أزمة المياه التي بدأت تعانيها هذه الدول، عبر تزويدها بما تحتاجه من مياه شط العرب أو مياه نهر الفرات.

(٣) هناك عوامل كثيرة أدت إلى فشل المشروع العراقي لعّل من أبرزها الخلاف المائي العراقي السوري–التركي حول مياه نهريّ الفرات ودجلة، ففي ظل غياب اتفاقٍ دولي حول اقتسام مياه هذان النهرين بين الأطراف الثلاثة، يصبح من الصعب جداً على العراق القيام بتزويد الأردن بما يحتاجه من مياه النهر لأنها ستكون على حساب حصته المائية المتفق عليها مع الجانبين العراقي والتركي، مما سيؤثر بدوره على احتياجات البلاد من مياه النهر. فالمعروف أن هنالك (٧) مراكز و (٢٥) قضاء و (٥٨) ناحية و (٤٠٠٠) قرية تعتمد بصورة أساسية على مياهه، وان الاتفاق مع الجانب الأردني على تزويده بكمية محددة من مياه النهر سوف يؤثر بالتأكيد على حصة العراق المائية.

(٤) قد تؤدي أعمال التخريب المتعمدة إلىلإلحاق أضرارٍ كبيرة بالمشروع، خاصةً وان أنابيب المياه التي تجتاز الحدود الدولية المشتركة بين العراق

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والأردن، تكاد تكون قريبةً من مرمى نيران أسلحة (إسرائيل) التي الذي سبق لها وان قامت بقصف منشآت مائية ونووية عائدة لسوريا والعراق أعوام ١٩٦٤ و١٩٦٧ و ١٩٨١، لذا فهي لاتتورع بالقيام بهجومٍ مفاجئ على وحدات هذا المشروع بعد تدميره وإلحاق الأذى به.

(٥) كان لارتفاع تكاليف بناء المشروع الأثر الكبير في قيام الحكومتين العراقية والأردنية بصرف النظر عنه مؤقتاً، على أمل أن يتسنى لهما استكمال عمليات تنفيذه لاحقاً علماً أن تكاليف بنائه هي أقل بكثير من تكاليف بناء بقية المشاريع المائية الأخرى التي ظهرت في المنطقة.

(٦) أخيراً أدى قيام بعض الدول المجاورة للعراق مثل تركيا وإيران بطرح مشاريع مائية مماثلة على دول الجوار، إلى الدخول في منافسة قوية معه بشأن تزويد هذه البلدان بما تحتاجه من مياه، كالأردن الذي وجه أنظاره نحو مشروعٍ آخر بديلٍ عن المشروع المائي العراقي وهو مشروع أنابيب مياه السلام التركي المطروح على الساحة العربية منذ عام ١٩٨٧، مستفيداً من مرور خطيّ أنابيبه (الشرقي والغربي) داخل أراضيه الوطنية، إلا أن ارتفاع نفقات بناء هذا المشروع من ناحية، وإشراك (إسرائيل) فيه دفع دول المنطقة إلى رفضه وعدم الموافقة عليه من ناحيةٍ ثانية.

شكل

مقترح تزويد الأردن بمياه نهر الفرات*

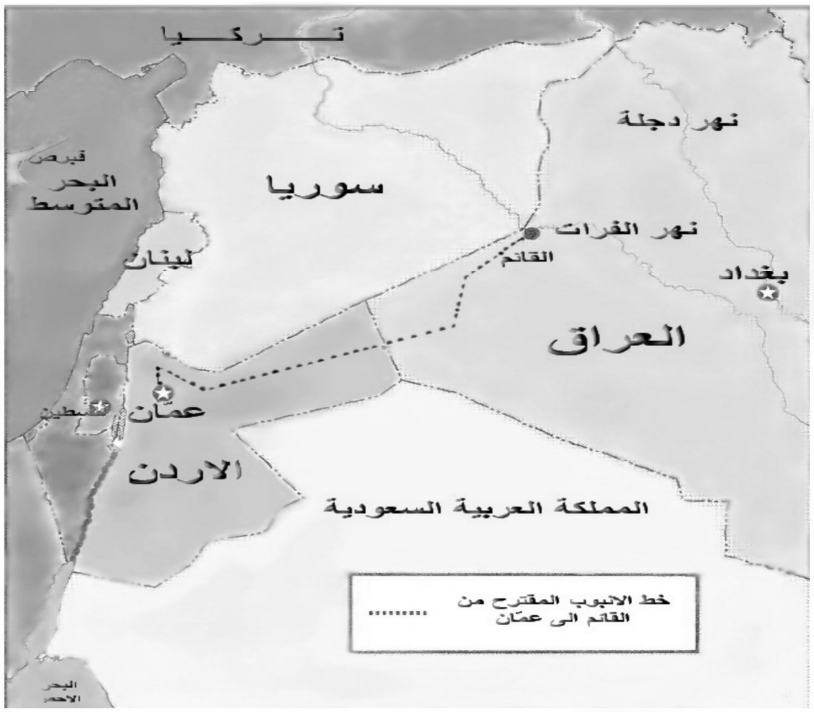

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* الشكل (معرّب) وبتصرف من قبل الباحث بالاعتماد على ماورد في:
Lyndon H. Larouche,Jr,"Water As a Strategic Flank : Wherein Clinton Failed" Executive Intelligence Review (EIR), Vol. ٢٧, No. ٣٢, August ٢٠٠٠,pp. ٧٠ -٧٣.

Iraq and Project OF Providing Jordan With Euphrates' Water

By:Dr. AL-Abbassy rayyan Thannon,
Assist. Prof./ Head of Political and Strategic Studies /
Regional Studies Center / Mosul University / Iraq

Abstract

The Jordanian proposal to get some part of water of the Euphrates river has received acceptance by Iraqi government which showed

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

desire to implement such a project through a pipeline for this purpose; and assigned it to many international companies to draw the related studies and designs: but the political factors and financing issues hindered both states to fulfill what was agreed about . However, Jordan was counting on implementing the project to solve water problem that the country went through since ١٩٨٠'s .

الهوامش

(١) للتعرف على تلك المشاريع، ينظر: جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، (جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، **٢٠٠٥**)، ص **٥٩٤** وما بعدها.

(٢) عثمان فتحي صالح، العلاقات العراقية الأردنية **١٩٥٨-١٩٦٨**، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة الموصل، **٢٠٠١**، ص **٩٥**.

(٣) سليمان موسى، "تاريخ الأردن الحديث"، مجلة الوثائق العربية (عمّان)، ع **(٤)**، **١٩٧٨**، ص **١١١**.

(٤) صالح، المصدر السابق، ص **١١٢**.

(٥) المصدر نفسه، ص **١١٥**.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٧) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات مجلس السيادة، وزارة الخارجية، ملفة رقم ٣٤٣/ ٣١١ كتاب السفارة العراقية رقم ٢/ ٧/ ٨٠، في ٢١/ ٣/ ١٩٦٣ ، وثيقة رقم ١٩، ص ١١٢.

(٨) الدار العربية للوثائق. الأردن: العلاقات الخارجية، ملفة رقم ١ ر-٣ / ١٣٠. (العلاقات الأردنية–السورية ١٩٥٨- ١٩٦٧).

(٩) سعد جمعة، المؤامرة ومعركة المصير، (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٢٠٣ وما بعدها.

(١٠) صالح، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(١١) علي محافظة، الديمقراطية المفيدة ١٩٨٩- ١٩٩٩: حالة الأردن، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٣٢ وما بعدها.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٣) فالح الطويل، أوراق سفير: في الطريق إلى عمّان، ط١، (د.م، ٢٠٠٤)، ص ١٦٠.

(١٤) تجربة عربية لم يكتب لها النجاح في تحقيق أهدافها. بدأت فكرة هذا المشروع عام ١٩٧٩ عندما عقدت أربعة بلدان عربية هي العراق والأردن وسوريا والسعودية سلسلةً من الاجتماعات التشاورية تتعلق بدراسة مشروعٍ لاستثمار منطقة حوض الحمّاد السورية وحوض الحمّاد العراقية، وهي المنطقة التي تمثل تحديداً حوض الفرات الممتد إلى الشمال من العربية السعودية، أي من عرعر إلى وادي المياه في سوريا. تمتاز هذه المنطقة الهلالية الشكل باحتوائها على مخزونٍ مائي كبير، وهذا ما دفع بالدول المعنية إلى استخدام الأقمار الصناعية للكشف عن مواضع وجود هذه المياه وتصويرها. تجدر الإشارة إلى أن المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة (أكساد) ومقره دمشق، تولى القيام بإجراء دراسة معمقة بشأنه، كما قامت الدول الأربع وبمساعدةٍ مقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بتمويل نفقات هذا المشروع وتحت إشراف مباشر من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو F.A.W). لمزيدٍ من التفاصيل حول ما آل إليه هذا المشروع من تطورات، ينظر: محمد رضوان الخولي، التصحر في الوطن العربي،ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤١ وما بعدها؛ عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ص ٣١ - ٣٢، ص ١٨٧.

(١٥) صحيفة الرأي (الأردنية)، في ٦ آذار ٢٠٠٤.

(١٦) ذكر الطويل في مذكراته أن رئيس الوزراء الأردني مضر بدران – رئاسة الوزراء الثانية (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦- ١٩ كانون الأول/* ديسمبر ١٩٧٩)–، حذره من الكلام أمام

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المسؤولين العراقيين عن أية مواضيع تخص مسألة المياه أو حتى عن علاقات بلاده مع سوريا، عند تقديم أوراق اعتماده الرسمية إلى الرئيس العراقي احمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩)، إلا أن الطويل تجاهل ذلك وقرر المضي في الحديث مع الرئيس العراقي عن هذا الأمر بقوله: " ..كنت مصمماً، مهما كانت المواقف، أن اختبر إمكانات تزويد الأردن بالمياه العراقية وأن أعمل، في هذا الاتجاه على المستويين العراقي، فاستطلع ذلك ما أمكن، وعلى المستوى الأردني فأهيئ المسؤولين فيها ليعلموا بهذا الاتجاه "، ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٦، ص ١٥٤.

(١٧) صحيفة الرأي (الأردنية)، في ٦ آذار ٢٠٠٤.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) الطويل، المصدر السابق، ص ١٥٧، ص ١٦٠.

(٢٠) محمد بني هاني، "الوضع المائي في الأردن" في: المؤتمر الوطني للمياه، نقابة المهندسين الأردنيين، (المركز الثقافي الملكي، عمّان، د.ت)، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(٢١) عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، ط١، (عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٢٩٨ ح صاحب الربيعي، "مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا"، الحوار المتمدن، ع (٢٧٤٢) في ١٨ آب ٢٠٠٩، منشور على الموقع: www.ahewar.org/deloat/show.art.asp?aid=١٨١٦٣٠.

(٢٢) العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٢٣) للإطلاع على نص المحضر المشترك للمباحثات العراقية– الأردنية المنعقدة في (٢٧ نيسان– ٢ أيار ١٩٨٠) ، ص ١، ص ٢، ينظر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، المنشور على الموقع:

www.jedco.gov.jo/jedcod/agreement/secm?_data=٦٩٦.

(٢٤) مجلة عالم النفط (بيروت)، "مشروع لتزويد الأردن بمياه دجلة والفرات"، ع (٣)، م (١٣)، ٢٣ آب ١٩٨٠، ص٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٦) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٢٤؛ السياسة الدولية (القاهرة)، ع (٦٨)، كانون الثاني ١٩٨٢، ص ٤٤.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٢٧) لمزيدٍ من التفاصيل حول ما ورد في المحضر الخاص باللجنة العراقية– الأردنية المشتركة المنعقد في عمّان خلال الفترة (٢٤-٢٦ تشرين الأول ١٩٨١)، ينظر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، المنشور على الموقع:

www.jedco.gov.jo/jedcod/agreement/secm?p_data=٦٠٨.

(٢٨) عبدالله موسى، "دور المياه في نشوء الحضارات"، مجلة النبأ، ع (٥٣)، كانون الثاني ٢٠٠١، دراسة منشورة على الموقع:

www.annabaa.org/nba٥٣/almiah.htm.

(٢٩) جون كولارز، "مشكلة الطاقة وضرورة اللجوء إلى الموارد المائية في تركيا"، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، الأرشيف والتوثيق، جامعة الموصل، بحوث مترجمة، رقم الملف (٣١) ، ص ١٨.

(٣٠) مجلة تجارة الشرق الأوسط (لندن)، "مشروع جبار لتحويل مياه الفرات"، ع (١٥١)، س ٢٣، أيلول ١٩٨٣، ص ٣٣. وهناك دراسة فنية أخرى تم إعدادها في هذه السنة (١٩٨٣) اقترحت نقل المياه من هذا النهر إلى شمال الأردن من خلال خط أنابيب يتم إنشاؤه في مدينة القائم العراقية على مجرى نهر الفرات بارتفاع يتراوح بين (١٦٣- ١٦٥) م من اجل ضمان الحد الأدنى من إجمالي المياه التي سوف تستقر بين النهر و نقطة التوزيع في شمال الأردن. لمزيد من التفاصيل حول المقترحات التي خرجت بها هذه الدراسة، ينظر: الكتاب المنشور على الموقع:

www.unu.edu/unupress/unupbooks/٨٠٨٥٨e/٨٠٨٥٨E٠٠.htm

Masahiro Murakami ,Managing Water for Peace in the Middle East: Alternative Strategies, (The United Nations University, ١٩٩٥).

(٣١) محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٩١.

(٣٢) كولارز، المصدر السابق، ص ١٨.

(٣٣) مجلة تجارة الشرق الأوسط، مشروع جبار لتحويل مياه الفرات، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣٤) مجلة عالم النفط (بيروت)، مشروع لتزويد الأردن بمياه دجلة والفرات، المصدر السابق، ص ٩؛ مجلة عالم النفط (بيروت)، "مشروع لجر مياه الفرات إلى الأردن"، ع (٢) ، م (٢)، ١٥ آب ١٩٨١، ص٩.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٣٥) محمد شنطاوي، "وجهة نظر في السياسة المائية" في: الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق، تحرير: مصطفى الحمارنة، من بحوث المؤتمر الذي عقده مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية للفترة ١٣- ١٥ حزيران ١٩٩٣، ص ٣٦٠.

(٣٦) مجلة تجارة الشرق الأوسط، مشروع جبار لتحويل مياه الفرات، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣٧) الطويل، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٣٨) العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٣٩) جون ووتربيري، "المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط"، في المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير: بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة: شوقي جلال، دراسات مترجمة (٢٤)، ط١، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٨٨.

(٤٠) العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٤١) صحيفة الوفاق (العراقية)، ع (٣٣٥) في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٨؛ الربيعي، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول ماجاء في كلمة النواب الأردنيين، ينظر: موقع رئاسة الوزراء الأردني المنشور: www.pm.gov.jo.

(٤٣) هو من الأحزاب السياسية المهمة في الأردن. تأسس في كانون الثاني ١٩٩٢ في أعقاب صدور قانون الأحزاب الذي سمح بموجبه لجميع القوى السياسية في البلاد بممارسة العمل الحزبي فيها. ويرى بعض المحلّلين أن هذا الحزب انبثق عن جماعة الأخوان المسلمين التي بدأت بممارسة عملها السياسي في الأردن منذ منتصف أربعينات القرن الماضي. تتألف الهيئة التأسيسية لهذا الحزب من مجلسٍ مؤقت للشورى يضم (١٢٠) عضواً يجري انتخابهم لمدة عامٍ واحد، ويقوم الأخير بانتخاب عددٍ من أعضاءه لتشكيل مكتب تنفيذي مؤقت مؤلف من (١٦)عضواً ولمدة عامٍ واحدٍ أيضاً. للوقوف على الهيكل التنظيمي لهذا الحزب وأبرز هيئاته الإدارية، ينظر: خالد سليمان، "الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي"، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، ع (٢٩٦)، س (٢٦)، تشرين الأول ٢٠٠٣، ص ص ٥٣-٨١.

(٤٤)طالب حزب جبهة العمل الإسلامي في برنامجه الانتخابي لمرشحي دورة مجلس النواب في الدورة (١٩٩٣-١٩٩٧)، بإعادة إحياء هذا المشروع مرةً ثانية، وذلك ضمن المحور الخاص بالسياسة المائية: البند الثاني الموسوم: (تعزيز التعاون مع الأقطار العربية المجاورة لتامين المياه اللازمة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

للاستعمال البشري والزراعي والصناعي)، ينظر بخصوص هذا الأمر في الموقع الخاص لهذا الحزب:

www.ikhwan-jor.org/jabha/elecold.htm.

(٤٥) الربيعي، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.

(٤٦) "Jordan's Program: 'Tomrrow has arrived'", Executive Intelligence Review (EIR), Vol. ٢٢, No. ٤, January ١٩٩٥, p. ٢٩.

(٤٧) هاني، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٤٨) مكي اللبدي، "التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمياه في الأردن"، في: المؤتمر الوطني للمياه، نقابة المهندسين الأردنيين، المركز الثقافي الملكي، عمّان، ص ص ١٣٦- ١٣٧.

(٤٩) المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥، (عمّان، ١٩٨٥)، ص ٩٤.

(٥٠) الطويل، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٠؛ العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٥٢) الطويل، المصدر السابق، ١٥٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٥٤) العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٩٨؛ الطويل، المصدر السابق، ١٥٨.

(٥٥) صحيفة الرأي (الأردنية)، في ٦ آذار ٢٠٠٤؛ الربيعي، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.

(٥٦) موسى، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.

(٥٧) كولارز، المصدر السابق، ص ١٨؛ هاني، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٥٨) اللبدي، المصدر السابق، ص ١٣٧؛ كولارز، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥٩) حول التفاوت الكبير في تحديد تكاليف بناء المشروع، ينظر: مشروع لجر مياه الفرات للأردن، المصدر السابق، ص ٩؛ مشروع جبار لتحويل مياه الفرات، المصدر السابق، ص ٣٣؛ موسى، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.

(٦٠) كولارز، المصدر السابق، ص ١٨.

(٦١) العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٦٣) الربيعي، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.

(٦٤) المصدر نفسه، بلا رقم صفحة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٦٥) موسى، المصدر السابق، بلا رقم صفحة؛ العضايلة، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٦٦) الرئيس الثامن للجمهورية التركية. ولد في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧ في مدينة ملاطيا الواقعة شرقي تركيا، تخرّج بصفة مهندسٍ كهربائي من قسم الكهرباء بجامعة أسطنبول التقنية عام ١٩٥٠، وبعد تخرجه عمل في مؤسسة الكهرباء التركية في أنقرة. أكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي ١٩٥١-١٩٥٢ في مجال الاقتصاد والهندسة، وبعد عودته إلى البلاد أخذ يتبوأ المناصب الحكومية حتى أصبح في عام ١٩٦٦ المستشار الفني الخاص لرئيس الوزراء التركي، ثم وكيلاً لمنظمة التخطيط الوطنية (s.p.o.) عام ١٩٦٧. أنتخب في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ رئيساً للجمهورية التركية. وتوفي في نيسان/ أبريل ١٩٩٣. لمزيد من التفاصيل حول شخصيته ودوره السياسي في تاريخ تركيا، ينظر: سفارة الجمهورية العراقية بأنقرة (الدائرة الصحفية)، التقرير الصحفي الأسبوعي (السّري) برقم: ص/ ٢٧٢ في ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٩، المرسل إلى وزارة الثقافة والإعلام (دائرة الأعلام الخارجي)، سجل وثائق الخارجية العراقية برقم (٧)؛ صحيفة أضواء الأنباء التركية، ع (٤٤)، في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٩.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com